Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 1 | Page 182 – 197 | 2023 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

تفاقم التهريب الجمركي وآثاره على الاقتصاد الوطني

Exacerbation of customs smuggling and its effects on the national economy

حسان عبدالله علي غلاب

باحث – كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء

Hassan Abduallah Ali Ghalab

Researcher - Faculty of Economic & Trading
Sana'a University -Yemen

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة انعكاس التهريب الجمركي على الاقتصاد الوطني، خصوصا بعد تأثير العدوان في وطننا. بعد أن أثرت الحرب التي شنتها دول التحالف على الوضع الاقتصادي في اليمن بشكل مباشر، بشقيه الصناعي والتجاري، بما في ذلك استهداف الموانئ، المطارات، الناقلات وغيرها، بالإضافة إلى عرقلة حركة انسياب التجارة الدولية من وإلى أراضي الجمهورية اليمنية.

وقد استُخدم المنهج الوصفي التحليلي للخوض في أغوار الدراسة الحالية من خلال البيانات الأولية التي حصلنا عليها لمعالجة الظاهرة، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

–تصاعد عمليات التهريب الجمركي خلال مدة الحرب بشكل ملحوظ مقارنة بالمدة السابقة، بالإضافة إلى الأثر السالب على الوضع الاقتصادي وتدمير البنية التحتية.

– تكبدت اليمن خسائر اقتصادية كبيرة على مدى سبع سنوات الماضية من الحرب والحصار، أدى إلى زيادة الفقر، البطالة وسوء التغذية الحاد.

– زيادة البطالة وانكماش اقتصادي تجاوز 50%وفق التقارير الرسمية الدولية.

الكلمات المفتاحية: التهريب الجمركي، الجمارك اليمنية، مكافحة التهريب، الاقتصاد الوطني.

Abstract:

The aim of the research is to know the impact of customs smuggling on the national economy, especially after the impact of the aggression on our homeland. After the war waged by the coalition countries directly affected the economic situation in Yemen, both industrial and commercial, including targeting ports, airports, tankers, etc., in addition to obstructing the flow of international trade to and from the territory of the Republic of Yemen

The descriptive analytical approach was used to delve into the depths of the current study through the preliminary data that we obtained to address the phenomenon, and the most prominent findings of the study are:

Yemen has suffered huge economic losses over the past seven years of war and blockade, which has led to increased poverty, unemployment and acute malnutrition.

Increased unemployment and an economic contraction exceeding 50%, according to official international reports.

Keywords: Customs smuggling, Yemen customs, Maritime security, National economy.

المقدمة:

يعد التهريب البحري من أخطر أنواع التهريب التي تستلزم اهتمام عاجل من خلال وضع استراتيجيات وآليات لمكافحة هذه النشاطات غير المشروعة، التي تعتمد على وسائل نقل وأجهزة دعم واتصالات متطورة، ويسهم في نقل البضائع ومواد أكثر، بأحجام أكبر مقارنة بأنواع التهريب الأخرى.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة التهريب الجمركي ظاهرة عالمية تقلق المجتمعات المحلية والدولية على حداً سواء، بما تطرحه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها الوطني.

نظرا للجوانب السلبية (الاقتصادية _ الاجتماعية)، حيث تحدث خللا في آلية الاقتصاد الوطني وتفسح

المجال للعديد من المواد الممنوعة والمحضورة أن تدخل من حدود الوطن.

مما يترتب عليه العديد من الأضرار المادية والبشرية والمعنوية والنفسية، كما أنها تهدد الأمن القومي للدولة، لذلك يأتي دور الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة –وهو الأهم– في التعاون مع مصلحة الجمارك لمكافحة التهريب الجمركي باعتبارهم الحارس للحدود البحرية البرية والجوية.

وقد شُكلت لجنة عليا لمكافحة هذه الظاهرة واعتبار القوات المسلحة والأمن العنصر الأساسي في ذلك.

ووفقا لما تقدم فإن **مشكلة** الدراسة تتحدد بالسؤال الرئيسي الآتي: –

ما أثر التهريب الجمركي في الاقتصاد الوطني في ظل قرصنة دول التحالف على المياه المحلية والإقليمية والدولية؟

الإطار النظري(المفاهيمي)

أهمية البحث:

تتجلى في الإلمام بجوانب جريمة التهريب الجمركي بمختلف النصوص والمفاهيم ذات الصلة بقانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م وتعديلاته [1] المتعلقة بمكافحة التهريب الجمركي وحماية الاقتصاد الوطني.

أهدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهريب البحري وعلى الطابع السلبي للظاهرة وتأثيرها في الاقتصاد الوطني اليمني.

الدراسات السابقة: بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة، التي من خلالها تمت صيغت المشكلة البحثية وحُدد الإطار النظري للدراسة والأدبيات التي جرى الاطلاع عليها، وهي كما يلي:

- دراسة عن " إثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي" (طالب، فاطمة: 2017) [2]. هدفت الدراسة إلى عرض الطابع السلبي لظاهرة التهريب الجمركي وتأثيرها في التنمية الاقتصادية في الجزائر– اقتراح الآليات المناسبة للتكفل الفعال للظاهرة، لاسيما على مستوى الوقاية، القمع والتعاون الدولي المتبادل.
- وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي أتاح فرصة تتبع ظاهرة التهريب بالجزائر بالاستناد إلى معلومات متعلقة بها؛ للنظر في أبعادها المختلفة وهذا من أجل الوصول إلى اليات فعالة لمعالجة الظاهرة.

وختاما توصلت هذه الدراسة إلى أبرز النتائج، التي تنص على أن الاستراتيجية الجمركية لمكافحة التهريب الجمركي يجب أن تأخذ بعدا دولي، هذا بالنظر إلى عالمية الظاهرة؛ بحيث أنها بحاجة إلى مزيد من الدعم؛ وذألك من أجل تطوير الوسائل المادية وكذا تنمية الموارد البشرية.

التعقيب على هذه الدراسة:

نفذت الدراسة في المجتمع الجزائري في عام 2017م، من خلال الاستناد للمرجعيات الأدبية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وهي ما تصف الدراسة في المجتمع الجزائرية، وتناولت

[1] - وزارة الشئون القانونية، قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م المعدل بالقوانين: القانون رقم (12) لسنة 2010م، والقانون رقم (5) لسنة 2020م، ص 35-43.

[2] - فاطمة طالب، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد، 2017م.

الدراسة السابقة ظاهرة التهريب الجمركي بأبعادها المختلفة والوسائل الخاصة بمكافحة هذه الظاهرة السلبية، وكانت مختصة بالمجتمع الجزائري، وهو من المجتمعات المستقرة سياسيا وأمنيا واقتصاديا، وناقشت الدراسة الآليات المتعلقة بمكافحة التهريب الجمركي للتكفل الفعال للظاهرة، لاسيما على مستوى الوقاية والقمع والتعاون الدولي.

وهي آليات أولية، ولم تشير إلى الآليات المتطورة والحديثة المتمثلة باستخدام وسائل المراقبة لوسائل النقل من خلال أنظمة التتبع عبر الشبكة العنكبوتية ونظام (GPS).

ما يميز الدراسة الحالية: يرجع تميز الدراسة الحالية إلى وصفها بشكل جيد لظاهرة التهريب الجمركي في المجتمع اليمني وإلى الإشارة إلى استخدام وسائل التتبع لوسائل النقل للمهربات عبر الأنظمة المرتبطة بالشبكة العنكبوتية المجتمع اليمني، كما تمثل إضافة نوعية للمكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة اليمنية بصفة خاصة، بالإضافة إلى قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

- دراسة بعنوان: (جريمة التهريب الجمركي – الصور والعقاب– وآثارها على الاقتصاد الوطني) "**إيمان عنان** لعام 2013–2014"[3].

هدفت الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على مدى خطورة التعامل بالتهريب الجمركي على مختلف الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية) على أنها جريمة القرن الواحد والعشرين لعلاقتها بالجريمة المنظمة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ظاهرة التهريب الجمركي من المواضيع المطروحة على مستوى المحافل الدولية، حيث شكلت هذه الجريمة هاجسا لكل عناصر المجتمع الدولي، في ظل التطور الذي يشهده العالم من خلال الانفتاح الاقتصادي والسرعة في المبادلات التجارية.

ونتيجة ظهور هذه الظاهرة العالمية التي تجاوزت كل الحدود الجغرافية إقليميا ودوليا؛ لما لها من تأثير مدمر على النواحي الاقتصادية كافة، والاجتماعية، والصحية وعلى أمن الدول واستقرارها.

استخدمت هذه الدراسة منهجين: منهجا وصفيا عن استعراض مختلف أساليب الظاهرة وأشكالها واسبابها، كما استخدمت منهج التحليل الاستقرائي خلال تناولها آثار هذه الجريمة على الاقتصاد الوطني.

التعقيب على هذه الدراسة:

يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في جوانب الآثار الاقتصادية لجريمة التهريب الجمركي على الوضع الاقتصادي الغير مستقر في الجمهورية اليمنية.

ما يميز الدراسة الحالية:

ما يميز الدراسة الحالية أنها تناولت تصاعد ظاهرة التهريب الجمركي في وضع اقتصادي غير مستقر فيما يخص الجمهورية اليمنية واقتراح المعالجات من خلال استخدام وسائل حديثة ومتطورة؛ بهدف الحد من تصاعد ظاهرة التهريب الجمركي وتأثيرها السالب على تدني الإيرادات العامة للدولة من جهة وعلى الوضع الأمني والصحي من جهة أخرى،

[3] - إيمان عنان، جريمة التهريب الجمركي، الصور والعقاب وأثرها على الاقتصاد الوطني، جامعة أم البواقي، رسالة ماجستير الجزائر، 2014.

وتمثل اضافه للمكتبة اليمنية بشكل خاص والمكتبة العربية بشكل عام.

دراسة بعنوان: (دور الإدارة الجمركية في مكافحة التهريب والمخالفات الجمركية في الجمهورية اليمنية) "**الطاهش–2009**"[4].

هدفت الدراسة إلى الحد من التهريب الجمركي، واتبعت منهجين: التحليلي الخاص بتحليل المبادئ تحليلا دقيق والمنهج المقارن في المجال الجمركي والتهريب والمخالفات الجمركية لكل من قانون الجمارك اليمني وقانون الجمارك لدول الخليج والقانون المصري والأردني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان مهام واختصاصات مصلحة الجمارك لها أدوار مهمه وتقع عليها مسؤوليه كامله عند تطبيق قانون الجمارك والقوانين الأخرى، كما أن الهيكلة تساعد على سرعت الإجراءات وتبسيطها؛ مما يؤدي إلى نتائج إيجابيه.

التعقيب على هذه الدراسة: تعد الدراسة التي قدمها "الطاهش" في رسالته من أهم الدراسات التي تناولت ظاهرة التهريب الجمركي في ضوء طبيعة الدراسة الحالية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وكذا الأسئلة التي سعت الدراسة إلى الإجابة عنها، فقد اعتمده هذه الدراسة على المنهجين الوصفي والمقارن؛ لكونهم انسب المناهج في دراسة الظواهر الاجتماعية.

ما يميز الدراسة الحالية: تمثل هذه الدراسة إضافة نوعيه للجهود المتميزة لمصلحة الجمارك في الشروع باستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة، التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، بالإضافة إلى أنها تمثل مرجع مهم للمهتمين بمكافحة ظاهرة التهريب الجمركي، فقد اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي؛ لكونه أنسب المناهج لطبيعة الدراسة وأهدافها ومن أكثر المناهج استخدامًا في دراسة الظواهر الاجتماعية.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

مفهوم التهريب الجمركي:

–لغة: التهريب: مشتق من كلمة هربه: جعله يهرب هرب الأشياء الممنوعة، أي نقلها حقيقة من بلد لأخر ومن مكان لغيره واسم التهريب في الأصل مصدر [5] .

تعريف التهريب الجمركي وفقا لأحكام المواد (268 و269): هو " إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها خلافاً لأحكام هذا القانون والنصوص النافذة من غير طريق الدوائر الجمركية ".

ويكون التهريب إذا لم يُطبق هذا القانون وفق ما يلي:

1- عدم التوجه بالبضائع عند الإدخال إلى أول مركز جمركي أو دائرة جمركية.
2- عدم اتباع الطرق المحددة بالنصوص القانونية والنظامية في إدخال البضائع وإخراجها أو عبورها.
3- تفريغ البضائع من السفن أو تحميلها عليها بصورة مغايرة للأنظمة على الشواطئ، حيث

[4] - محمد علي الطاهش، دور الإدارة الجمركية في مكافحة التهريب والمخالفات الجمركية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2009م.

[5] -فاطمة طالب، رشيد اليوسفي، إثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي، بحث منشور في مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة العدد الرابع ديسمبر 2017م، الجزائر، ص232.

لا توجد مراكز أو دوائر جمركية أو في النظام الجمركي البحري.... إلخ. [6]

كما يعرف التهريب الجمركي أنه " إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بصفة غير شرعية دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كلياً أو جزئياً [7].

وبما أن التهريب الجمركي جريمة اقتصادية فإن تعريف الجريمة الاقتصادية هي كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة. [8]

ويعرف التهريب الجمركي –أيضاً– أنه: كل وسيلة يلجأ إليها الممول في سبيل التخلص من عبئ ضريبي يفترض وقوعه على عاتقه. [9]

المنهج المتبع:

اتبعنا لدراسة هذا الموضوع المنهج الوصفي الذي يتيح فرصة تتبع ظاهرة التهريب الجمركي في اليمن بالاستناد إلى معلومات تتعلق بها للنظر في أبعادها المختلفة؛ وهذا من أجل الوصول إلى آليات فعالة لمعالجة الظاهرة.

وهذا المنهج يتبع في العلوم السياسية، وكذا في بقية العلوم الإنسانية بشكل كبير ويستخدم في المنهج الوصفي التحليلي ثلاث عمليات وهي: (التفسير – النقد – الاستنباط) [10].

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: التهريب الجمركي.

المتغير التابع: الاقتصاد الوطني.

أشكال وأنواع وأساليب التهريب الجمركي:

يعد التهريب عبر المنافذ البحرية طريقة قديمة اعتمدها المهربون منذ القدم؛ لأن وسائل النقل البحرية قديمة الاكتشاف والاستعمال، إذ إن المهربين يستعملون القوارب والسفن البحرية في نقل البضائع من منطقه إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى، فما يميز التهريب البحري أنه عابر للقارات، ويتعلق الأمر خصوصا بتهريب البضائع المحظورة حظرا مطلقا، مثل المخدرات والسموم وغيرها، ومع تطور وسائل النقل البحري من سفن حديثة وكبيرة الحجم تطورت معها اشكال التهريب.

أ– أشكال التهريب الجمركي:

من حيث حجم التهريب يمكن التمييز بين التهريب البسيط والتهريب المنظم، أما جغرافياً فيمكن التمييز بين التهريب البري والبحري والجوي.

1– **التهريب البسيط:** يمارس التهريب البسيط من أشخاص قاطنين بالمناطق الحدودية أو بجوارها، يقتنون مستلزماتهم العادية من دولة الجوار، نظراً لانخفاض أثمانها، كما قد يجلبون كميات إضافية لتسويقها بالسوق المحلي لتغطية جزء من نفقاتهم؛ هذا الصنف كثيراً يتم ضبطه من طرف أجهزة الدولة بسبب:

أولاً: عدم تمكن المهربين المبتدئين من التقنيات التي تمكنهم التهرب من الرقابة.

ثانياً: عدم تحسن علاقتهم بعدد من أعوان الدولة الذين يصرفون النظر عن عمليات التهريب المشاركين فيها أو المستفيدين منها.

[6] - قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م وتعديلاته ص53.

[7] - illicit business: accounting for smuggling in mid-Sixteenth century Economic history revew54 (2001) E.T Jones.

[8] - علي عوض حسن، جريمة التهريب الجمركي، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007م ص 14.

[9] - حسن غلاب، دراسات في النظام الضريبي، القاهرة، 1988م، ص126.

3- إبراهيم برشـــي، المنهج العلمي وتطبيقاتـه في العلوم الاجتمـاعيـة، عمان، الأردن، دار الشروق، 2009م، ص153.

2- **التهريب المنظم:** يتمتع المهربون المصنفون بهذا الشكل بقدرات مهنية متميزة في مجال التهريب الذي يعد مهنتهم الوحيدة والأساسية، ويمارس هذا النوع من النشاط من طرف مجموعات تتميز بقدر من التنظيم وتقسيم الأدوار تستعمل فيه وسائل نقل واتصال متطورة، ويتعلق ببضائع ذات ربحية مرتفعة في معظم الأحيان تكون بضائع محظورة أو خاضعة لإجراءات أو تراخيص مسبقة أو لحقوق ورسوم مرتفعة. [11]

أنواع التهريب:

- **التهريب البحري عبر الحدود:** عدم التوجه بالبضائع عند الإدخال إلى أول مركز أو دائرة جمركية وتفريغ البضائع من السفن أو تحميلها بصورة مخالفة للأنظمة على الشواطئ، حيث لا يوجد مراكز أو دوائر جمركية، وهو من أكثر أنواع التهريب شيوعاً لامتلاك اليمن شريط ساحلي كبير جداً تجاوزت طولها 2500 كيلو متر.

وهذا النوع يعد من أخطر الأنواع أضرار بأمن البلاد والمواطن [12].

- **التهريب عبر الموانئ البرية والجوية:** اكتشاف بضائع غير مصرح بها وموضوعة بمواضع معينة خصيصاً للإخفاء، وهذا النوع أقل درجة من التهريب عبر الحدود البحرية؛ إذ إن المهرب يعتمد أسلوب الإخفاء داخل الأشياء المصرح بها وذات الإجراءات السليمة، وفي غالب الأحوال يتم اكتشافه بفطنة رجال الجمارك وحسهم الجمركي وخبرتهم الطويلة، وأخيراً بدخول أجهزة الأشعة السينية (X) انحصرت هذه الظاهرة.
- **التهريب عبر المستندات:** تقديم مستندات أو قوائم مخالفة "مزورة" أو وضع علامات مخالف بغرض التخلص من تأدية الرسوم الجمركية، وينحصر هذا النوع في تقديم بيانات كاذبة في بورصة الشحن أو الفواتير أو قوائم التعبئة أو المنافسة أو وسائل النقل [13].

أساليب التهريب البحري:

- إدخال السلع إلى البلاد باستخدام وسائل الإخفاء المختلفة، لاسيما السلع الممنوعة والمحظور استيرادها.
- التدليس في القيمة من خلال تقديم فواتير ومستندات تكون قيمة البضائع أقل من القيمة الحقيقية؛ بهدف التهرب من تسديد جزء من الرسوم الجمركية.
- التزوير في المنشأ بغية إدخال بضائع مقلدة ومغشوشة، مثل الأدوية والسجائر والسموم، حيث تفاقمت هذه الظاهرة بصورة ملفتة للنظر، بسبب سيطرة دول التحالف على الغالبية العظمى من الموانئ البحرية [14]، ويمكن القول: أنها تسعى بهذه الطريقة إلى إلحاق الضرر بالمناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الإنقاذ الوطني.

وقد استغل المهربون المجال البحري باعتباره حلقة وصل بين الدول والقارات، بالإضافة إلى قلة تكلفة

[11] - فاطمة طالب، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد، الجزائر، 2017م، ص231.

[12] - حسان غلاب، التهريب الجمركي وأثره على الاقتصاد الوطني، سلسلة محاضرات في المعهد الثقافي الجمركي، صنعاء، 2020م.

[13] - حسان غلاب، المرجع السابق.

* المنافست هو أحد المستندات المتعلقة بالشحن مثل الفاتورة وبوليصة الشحن.

[14] - حسان غلاب، المرجع السابق.

النقل، مما ساعد المهربين على نقل تجارتهم غير المشروعة، من خلال التهريب البحري كأفضل الطرق لنقل البضائع المهربة إلى أسواق الاستهلاك[15].

- الفساد الذي يحصل بين المهربين من جهة وبعض ضعفاء النفوس من موظفي الجمارك ومكافحة التهريب بالتواطؤ لتهريب البضائع الممنوعة والسماح بتمريرها بناءً على اتفاق مسبق لتبادل المنافع غير المشروعة [16].

- دوافع سياسية للتهريب الجمركي:

دوافع سياسية لدولة معادية مثلاً للأضرار بالدولة وتدمير اقتصادها. [17]

فعلى سبيل المثال سعي دولة الإمارات العربية المتحدة إلى محاربة الاقتصاد اليمني، وكانت البداية من عام 2008م أي قبل بداية إعلان عاصفة الحزم بقيادة السعودية وشنها حربًا على اليمن عام 2015م، من خلال عمل اتفاقيات مع الجانب اليمني؛ بهدف تشغيل ميناء عدن المنافس الرئيس لميناء دبي (جبل علي) وخلال تشغيل ميناء عدن تمكنت الإمارات العربية المتحدة من إخراج ميناء المعلا عن الجاهزة وتسريح أكثر من 220 موظفًا رسميًا، بالإضافة إلى تسريح 600 عامل يعملون بالأجر اليومي.

وبعد انتفاضة العاملين في الميناء المذكور خرجت دولة الإمارات العربية المتحدة من الميناء بعد أن ألحقت خسائر لموانئ عدن قدرت بأكثر من مليون دولار أمريكي سنوياً. [18]

كما أن السواحل البحرية للعديد من الدول المنتجة أو المستهلكة تمتد إلى مئات الأميال البحرية، الأمر الذي ترتب عليه عجز السلطات عن فرض سيطرتها الأمنية الكاملة عليها.

وعلى سبيل المثال الجمهورية اليمنية، التي يبلغ طول شريطها الساحلي أكثر من 2500 كيلو متر كما أسلفنا، ويعد مجالًا خصبا للعديد من الجرائم البحرية، كالقرصنة وتهريب البضائع غير المشروعة من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك. [19]

ومع تزايد حركة الملاحة البحرية نتيجة النقل والصيد والسياحة البحرية تتزايد مهددات الأمن في البحر الأحمر من قرصنة، فساد، جريمة منظمة، حدود غير آمنة وتهريب جمركي. [20]

على سبيل المثال بلغ إجمالي محاضر الضبط للمهربات في مركز جمرك الراهدة خلال المدة 2019م-2022م 1486 محضر ضبط مهربات متنوعة.

وفي عام 2020م بلغ عدد محاضر ضبط المهربات المتنوعة 517 محضر ضبط [21].

وعلى نحو مماثل بلغ إجمالي الضبطيات على مستوى مكتب جمرك رقابة الحديدة رغم الحصار البحري والتوقف شبة التام لحركة البضائع في

15 - بن عيسى حياة، التهديدات البحرية الراهنة وجهود مكافحتها، المجلة الجزائرية للقانون البحري عدد1، 2014م ص149.

16 - عبد الكريم صالح المجذوب، دور الشرطة في مكافحة الجرائم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، القاهرة 2011م ص163.

17 - مكافحة التهريب، هيئة الجمارك، السودان على الرابط www.customs.gov.sd

18 - عدنان الجعفري، تفاصيل الحرب السعودية، الإماراتية على الاقتصاد اليمني، على الموقع https://hayrout.com

19 - بن عيسى حياة، التهديدات البحرية الراهنة وجهود مكافحتها، مرجع سابق، ص149.

20 - مجاهد صالح الشعبي، الجغرافيا السياسية في اليمن، الأطماع الاستعمارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مجلة منارات الأمن، عدد7 ديسمبر2021م، ص192- 194.

21 - التقرير السنوي لضبطيات مركز الراهدة للعام 2020م ص 603.

ميناء الحديدة من 1-1-2019م إلى 12-11-2022م 9 محاضر ضبط متنوعة. [22]

حيث تشير الإحصاءات إلى تصاعد حركة التهريب الجمركي مقارنة بمدة ما قبل الحرب.

أسباب ودوافع التهريب:

-الكسب المادي السريع.

-قرب مواقع الإنتاج من حدود الدولة المجاورة.

-احتقار الدولة وتحديها.

-عدم الرضاء بأنظمة الاستيراد والخضوع لأنظمة الضراب.

-خروج المهربين بأموالهم خارج النظام المصرفي الوطني. [23]

- يمكن القول بضعف الوازع الديني لدى المهربين.

- عدم توفر بعض السلع في الأسوق الوطنية، مما يدفع بعض المهربين إلى تهريبها وبيعها في الاسوق المحلية.

- يسعى بعض أفراد المجتمع إلى التهرب من دفع الضريبة اذ كانت مرتفعة. [24]

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول: إن أماكن التهريب تقع تحت سيطرة دول التحالف، الأمر الذي ترتب عليه تفاقم ظاهرة التهريب الجمركي، وبصفة خاصة بعد اندلاع الصراع عام 2015م، مما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية على المواطنين في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية.

أثر التهريب الجمركي في الاقتصاد الوطني:

تعد جريمة التهريب البحري جريمة اقتصادية تمس أمن الدولة الاقتصادي وتخالف السياسة الاقتصادية التي تضعها الدولة، حيث تمثل الإيرادات الجمركية داعمًا رئيسًا لخزينة الدولة بالأموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية.

وتعد جريمة التهريب البحري ظاهرة عالمية شملت اقتصاديات الدول الكبرى "المتقدمة" والدول الصغرى "النامية" إلا أن انعكاساتها تظهر بشكل سلبي أكثر على هذه الأخيرة، باعتبارها ما زالت في محاولة النهوض.

مما يستوجب على الدول المتضررة ومنها اليمن وضع الاستراتيجيات والآليات المتطورة والحديثة للحد من ظاهرة التهريب البحري، التي تمس بشكل مباشر الاقتصاد الكلي وبشكل غير مباشر خزينة الدولة [25] ومؤشرات ذلك:

أولا: تدمير الصناعات المحلية:

تدمير الصناعات المحلية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية المهربة من غير دفع الرسوم الجمركية، مما يجعلها رخيصة الثمن مقارنة بمثيلاتها من السلع المحلية التي تدفع عنها الضرائب.

الأمر الذي يجعل المستهلك يفضل السلع الأجنبية رخيصة الثمن، ويترتب على ذلك انخفاض في الإنتاج المحلي، الذي بدوره يؤدي إلى تسريح جزء من القوى العاملة، التي تنظم إلى طابور البطالة

[22] تقرير تفصيلي بالمضبوطات الالية على مستوى مكتب وجمارك الحديدة، الإدارة العامة للضابطة الجمركية، صنعاء 2022م.

[23] - التهريب الموقع الرسمي لهيئة الجمارك السودانية، customs.gov.sd

[24] - ايمان عنان، جريمة التهريب الجمركي الصور والعقاب وأثرها على الاقتصاد الوطني، جامعة ام البواقي، رسالة ماجستير، الجزئر،2013م ص17 ص18.

[25] - المكتبة القانونية، الإلكترونية، التهرب الجمرك، 2020/12/28م على الموقع www.bibliojuriste.club

والفقر، الذي تعاني منه الدول الأقل نمواً بشكل كبير ومنها الجمهورية اليمنية. [26]

ثانيا: الإخلال بقاعدة المنافسة:

يؤدي التهريب الجمركي إلى الإخلال بقاعدة المنافسة، فالمنتج الهارب من الضريبة تزداد أرباحه وتنخفض تكاليفه الكلية، بسبب عدم احتساب الضريبة ضمن التكاليف، الأمر الذي يظهر بوضوح في أسعار المنتجات وتفاوتها في اقتصاد السوق.

ناهيك عن الاختلال في الموازنة العامة للدولة؛ لكون تقدير الإيرادات يدخل من ضمنها الضرائب ويعكس هذا الوضع آثاره السلبية في حجم إيرادات الموازنة العامة للدولة. [27]

ثالثا: التأثير على الخزينة العامة:

من بين المهام التي تقوم بها مصلحة الجمارك تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية طبقاً للتعريفة الجمركية، بحيث يؤدي تطبيقها على السلع المستوردة وعلى بعض السلع المصدرة إلى تحصيل إيرادات مالية معتبرة للدولة. [28]

رابعا: التأثير في القوة الشرائية للعملة الملحية:

إن عملية التهريب تقلل من الحصول على العملة الصعبة، بل وتعمل على نقلها خارج البلاد؛ إذ تصاحب عمليات التهريب حركة غير مشروعة لرؤوس الأموال.

كما نلاحظ أن سوق الصرف الموازية تتغذى من عمليات التهريب وتعتبر ممولاً لنشاطها ويتضح مما تقدم أن التهريب الجمركي يؤدي إلى زيادة التضخم الاقتصادي. [29]

خامسا: التأثير في وضع ميزان المدفوعات:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها حقوق مالية متبادلة يلزم بتسويتها في الحال أو في المستقبل.

لذلك من المهم على الدولة معرفة حقوقها والتزاماتها نحو العالم الخارجي، وهذا ما يسمى بميزان المدفوعات، وهو عبارة عن سجل يوضح إجمالي الصادرات والواردات خلال نطاق زمني عادة ما يكون عام.

وقد تفرض الدولة سياسة اقتصادية معينة، كفرض ضرائب جمركية مرتفعة على سلع مستوردة معينة لرفع أسعارها في السوق المحلية، وهذا ما يشجع على إنتاجها محلياً أو عدم منافسة المنتج الوطني. ومن ثَمَّ تدعيم الاقتصاد للسلع المنتجة محلياً وعلى الجانب الآخر التقليل من استيراد السلع الأجنبية المثيلة من جهة أخرى. [30]

سادسا: التأثير في شروط التبادل التجاري:

تؤدي مصلحة الجمارك دوراً مهامً في التجارة الدولية؛ وذلك لكون كل عملية تجارية تنطوي على تدخل الجمارك في حالة الاستيراد أو التصدير ومن ثَمَّ مراقبة حركة تدفق السلع والخدمات العابرة للحدود. [31]

ومن بين أهداف فرض الضريبة الجمركية على الصادرات الرفع من السعر العالمي للسلعة، التي

26 - شركة كمران، الآثار الاقتصادية للتجارة الغير مشروعة، على الموقع www.kamaran.com

27 - عبد السلام علي عثمان، ظاهرة التهرب الضريبي في الجمهورية اليمنية، جامعة الملكة أروى، رسالة ماجستير، 2003م، صنعاء، ص7.

28 - فاطمة طالب، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص237.

29 - الخضر عزي، السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص8.

30 - إيمان عنان، جريمة التهريب الجمركي، الصور والعقاب وأثرها على الاقتصاد الوطني، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص49.

31 - ناصر عدوان، متنوي أحمد، الجزائر والمنطقة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003م، ص56.

تصدرها الدولة، وخصوصاً في المنافسة العالمية للسلع الاحتكارية.

كما يمكن للدولة فرض ضريبة جمركية على واردتها لسلع معينة، مثال على ذلك السياسات التي تتبعها الدول الكبرى بفرض ضرائب جمركية على واردتها من النفط، يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعاره في الأسواق الداخلية، وهذا ما يترتب عليه انخفاض الطلب عليه، ومن ثم انخفاض سعره عالمياً. (32)

تسعى بعض الدول إلى التوسع خارج نطاق حدودها السياسية المعترف بها دولياً وفرض سيطرتها على الدول المجاورة، لذلك فإن الرغبة في التوسع خارج نطاق حدود الدولة أحد أسباب الحروب. (33)

لقد أثرت الحرب التي تشنها دول التحالف في الوضع الاقتصادي في اليمن، حيث أثرت بشكل مباشر على القطاع الاقتصادي بشقيه الصناعي والتجاري، بما في ذلك استهداف الموانئ، المطارات، الناقلات، المخازن وعرقلة حركة انسياب التجارة من وإلى أراضي الجمهورية اليمنية. (34)

تشير المعلومات المتاحة من البنك الدولي إلى أن الأوضاع الاقتصادية في اليمن تسير نحو الانكماش تحديداً في عام 2021م متأثراً بعدم استقرار الاقتصاد الكلي وتصاعد الأعمال العدائية.

بالإضافة إلى الفيضانات التي ألحقت أضرارًا بالبنية التحتية ودمرت سبل العيش، فظل حجم إنتاج النفط أقل كثيراً من مستويات ما قبل الصراع، وظل النشاط الاقتصادي يعاني من الأعمال العدائية وتوقف الخدمات الأساسية (كهرباء – اتصالات) والنقص الحاد في المدخلات وهو ما تفاقم بسبب الازدواج الضريبي. (35)

لقد تكبدت اليمن خسائر اقتصادية كبيرة على مدى الست سنوات الماضية من الحرب والحصار، الذي يفرضه التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، فمعدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية الحاد حققت معدلات عالية خلال سنوات الحرب مقابل انكماش اقتصادي تجاوز 50% وفق تقارير رسمية، وأدى إلى ركود حاد في الأسواق اليمنية وأسهم في ذلك تراجع مستوى دخل الأسرة اليمنية بنسبة 51%، عما كانت عليه قبل الحرب. (36)

آليات مكافحة التهريب البحري:

إن الأرباح المتأتية التي يحققها المهربين تمثل خسائر تتكبدها خزانة الدولة، ومن ثَمَّ تؤثر سلبا في الاقتصاد الوطني، الامر الذي يترتب عليه وجوب اتخاذ الإجراءات والتدابير الأمنية اللازمة للحد من ظاهرة التهريب.

ومن أجل المحافظة على التوازن الاقتصادي للدولة يفرض –حتماً– العمل بقواعد وإجراءات حازمة وتطبيق عقوبات رادعة تتعدى في أهدافها مجرد اكتشاف المخالفات وقمعها إلى ضمان

32 - بو طالب إبراهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة شيب بونوه، الجزائر 2011م، ص202، 203.

33 - محمود حسن، أسباب الحروب، لماذا تندلع الحروب بين الدول 2015/11/3م على الرابط www.https:Limasa.com

34 -عبدالإله شيبان، حرب العدوان الاقتصادية الشرسة وأكثر تدمير، صحيفة الثورة عدد 513731 الموافق 2018/3/22م.

35 - اليمن، الآفاق الاقتصادية، أبريل 2022م على الموقع www.albankdawwli.org

36 - رشيد الحداد، الحرب في اليمن، كيف تضرر الاقتصاد اليمني، آراء اقتصادية، عدد 51 في 2020/3/28م على الموقع www.muwatin.net

استقرار المعاملات التجارية في إطار منافسة شريفة وشرعية.

هذه الاعتبارات بكل أبعادها المتوخاة تلقى على عاتق المتعاونين مع الدولة وممثليها المدركين بهذه المهام والمسئوليات وتتطلب تظافر الجهود، كل فيما يخصه وفق استراتيجيات واضحة ومتكاملة المراحل محلياً، إقليمياً ودولياً من خلال التعاون الدولي لمكافحة ظاهرة التهريب البحري.

مكافحة التهريب البحري تبدأ من الداخل؛ وذلك في تظافر الجهود الوطنية والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة، وبصفة خاصة مصلحة الجمارك والأمن وخفر السواحل، بالإضافة إلى القوات البحرية لتفكيك شبكات التهريب الجمركي واعتقالهم ومصادرة الأموال والممتلكات واستخدام الوسائل الحديثة والمتطورة في عملية المراقبة. [37]

ويقصد بهذا الحق الاعتراف للدول الساحلية أن تتبع السفن التي تشتبه في ارتكابها للجرائم أثناء تواجدها في مياهها الإقليمية وشروعها في الهرب منها انطلاقاً من المياه الداخلية إلى المياه الإقليمية أو البحر العالي.

للدولة الساحلية حق مطاردة هذه السفينة وملاحقتها أثناء إبحارها في البحر العالي وتوقيفها واقتيادها مرة أخرى إلى مياهها الإقليمية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها. [38]

وفي هذا الإطار فقد نصت المادة (187) من قانون الجمارك: "لموظفي الجمارك ورجال ضابطيها الحق في الصعود إلى جميع السفن الموجودة في المرافئ المحلية والداخلة إليها أو الخارجة منها، وأن يبقوا فيها حتى تفرغ كامل حمولتها، وأن يأمروا بفتح كوى السفينة وغرفها وخزائنها والطرود المحملة فيها، وأن يضعوا تحت أختام الرصاص البضائع المحصورة والممنوعة المعنية والبضائع الخاضعة لرسوم باهضه وغيرها... إلخ" [39].

لقد ألزمت اتفاقيات قانون البحار لعام 1982م الدول المتقدمة في المجال التقني والتقدم العلمي والتكنلوجي بمساعدة الدول النامية في مجال مكافحة التهريب البحري. [40]

جهود مصلحة الجمارك في مكافحة التهريب الجمركي:

لا تدخر مصلحة الجمارك جهداً في مكافحة التهريب الجمركي بجميع أنواعه وصوره، وتبذل أقصى جهدها عن طريق أجهزتها المعنية بذلك.

إضافة إلى الرقابة والسيطرة على المنافذ الجمركية بجميع مسمياتها واستخدام الطرق الحديثة والمتطورة عن طريق:

- إدخال النظام الآلي.
- الدورات التدريبية للموظفين بشكل دوري.
- التوعية الإعلامية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (المرئية – المسموعة – المقروءة).
- استخدام أشعة (X) للكشف عن البضائع المحملة على الحاويات وغيرها، من أجل الحد من التهريب المباشر.

37 - بن عيسى حياة، أمن المنشئات الميناائية والسفن، المجلة الجزائرية، عدد1، 2014م، ص264.

38 - محمد فاروق عبد الحميد، التهريب البحري للمخدرات، تقنية المكافحة والتعاون الدولي في تنفيذها، الفكر الشرطي، الجزائر، المجلد 12، العدد47، 2003، ص92.

39 - قانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990م وتعديلاته ص36.

40 - درويش مريم، التهريب البحري للأسلحة والمخدرات واثرة على استقرار وأمن الدول، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، الجزائر، ديسمبر 2017م ص346.

– تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية والحد من الروتين الإداري الممل، توفير المعلومات الدقيقة والسليمة من خلال نظام اسكودا العالمي.

– التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في مجال مكافحة التهريب الجمركي، ومنها إنشاء لجنة عليا لمكافحة التهريب الجمركي، وتشمل الجمارك، خفر السواحل والأمن.

– جمع المعلومات الأولية عن عمليات التهريب الجمركي ومحاولة ضبطها والاستفادة من الطرق والوسائل المكتشفة وتعميمها على المنافذ الجمركية، التابعة لها وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي والدولي.

ويأتي دور الأجهزة المعاونة لمصلحة الجمارك في مكافحة ظاهرة التهريب الجمركي، الذي لا يقل أهمية عن دور مصلحة الجمارك؛ وذلك بهدف ضمان تحقيق المستهدف من الحصيلة الجمركية وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة والإغراق، بالإضافة إلى حماية المجتمع من أضرار التهريب الجمركي.

إن دور الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة هو الأهم في التعاون والتنسيق مع مصلحة الجمارك لمكافحة ظاهرة التهريب الجمركي، باعتبارهم الحارس الأمني المؤتمن للحدود البرية – البحرية – الجوية وقد شُكلت لجنة عليا لمكافحة التهريب تضم الجمارك، خفر السواحل والأمن– كما أسلفنا سابقاً– منتشرة في جميع السواحل اليمنية، وهذا يساعد على الحد من ظاهرة التهريب الجمركي. [41]

ناهيك عن استخدام أساليب حديثة كإدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة والاستخدام العملي الأمثل لتكنولوجيا المعلومات، مثل تحليل المخاطر لتحديد الأشخاص والبضائع، بما فيها وسائل النقل، التي يجب فحصها وحدود الفحص، وكل ذلك يستدعي التنويه إليه ووضعه تحت إطلاع كل موظفي الجمارك بما في ذلك رجال ضابطتها. [42]

الأكثر من ذلك تنفيذ قائمة توصيات القدرات الفنية لمكافحة التهريب من خلال الآتي:

1) تفعيل منظومة مراقبة الكاميرات في المكاتب والمراكز الجمركية.
2) توفير كفاءة واكتمال الإضاءة في الساحات بالمكاتب والمراكز الجمركية.
3) تفعيل برنامج عين الجمارك واستخدام تقنية الماسح الضوئي لإدخال بيانات وسائل النقل أثناء عبورها من النقاط عبر المسح الضوئي.
4) تصميم برنامج الباركود لغرض الرقابة على السيلات الجمركية بما يكفل ضبط وتسهيل الإجراءات بنا على احكام المادة (104). [43]
5) تفعيل دور الإدارة العامة للمكتب المحلي في متابعة طرق ووسائل التهريب على المستوى الإقليمي والدولي.
6) تصميم نظام آلي لتقييد وأرشفة التحذيرات المحلية، الإقليمية والدولية لكافة أنواع طرق ووسائل التهريب وطرق مكافحتها.

41 - محمد علي الطاهش، دور الإدارة الجمركية في مكافحة التهريب والمخالفات الجمركية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2009م، ص164-168.

42 - كتاب دوري رقم 6 لسنة 2021م بشأن مهام وصلاحيات رجال الضابطة الجمركية.

43 - القرار الجمهوري رقم 152 لسنة 2022م.
*التسييل: عبارة عن حزام رابط لوسيلة النقل الخارجة من الجمارك إلى مقر وصولها حيث يمنع اخراج او ادخال بضاعة لغرض التهريب.

7) إنشاء برنامج التفويض لمكافحة التهريب الجمركي. [44]

ومما سبق يمكننا القول: إن جريمة التهريب الجمركي تعتبر من الجرائم الاقتصادية؛ لأن الرسوم الجمركية مصدر مهم لرفد خزينة الدولة ومن ثَمَّ حماية المصالح الاقتصادية المتمثلة بالآتي:

–حماية المنتجات الوطنية من المنافسة والإغراق– جذب رؤوس الأموال الأجنبية–تشجيع الاستثمار والمحافظة على ثروات البلاد–المحافظة على توازن ميزان المدفوعات–تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي–مصالح أخرى قد تكون سياسية، صحية وعسكرية ...إلخ.

وقد أثرت الحرب في الاقتصاد الوطني سلباً على النحو الآتي:

–انخفاض العمالة، ومن ثَمَّ زيادة البطالة الموجودة أصلاً في الداخل اليمني –انخفاض في معدل الانتاجية، بسبب استهداف مصانع وبنية تحتية من قبل دول التحالف–انهيار البنية التحتية من طرقات، جسور، منشآت عامة، خاصة، والحاجة إلى وقت ومال لإعادتها–ركود في النشاط الاقتصادي، حيث قل النمو الاقتصادي بفعل الحرب–انهيار المنظومة التعليمية، بسبب انقطاع جزء كبير من رواتب المعلمين–ارتفاع تصاعدي في مستوى الدين العام في كل القطاعات العام، المختلط، الخاص –التضخم فقدان المدخرات نتيجة للحرب الدائرة لأكثر من سبع سنوات –عدم الاستقرار السياسي والأمني، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين في الاستثمار في الدول التي تتعرض للحرب. [45]

ووفقاً لما سبق يمكن القول: إن ظاهرة التهريب الجمركي قد تفاقمت وبصفة خاصة منذ اندلاع الحرب على اليمن عام 2015م، مما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1) تصاعد عمليات التهريب الجمركي خلال مدة الحرب بشكل ملحوظ مقارنة بالمدة السابقة.
2) نتج عن الصراع تأثير سالب في الوضع الاقتصادي في اليمن بشقيه الصناعي والتجاري، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية.
3) نتج عن دول التحالف والحصار المفروض على اليمن انخفاض حرية انسياب التجارة الدولية من وإلى أراضي الجمهورية اليمنية.
4) زيادة مستوى الفقر والبطالة وتدني مستوى الدخل بسبب الحرب والحصار المفروض على اليمن.

التوصيـات:

1) تعزيز التنسيق بين مصلحة الجمارك، خفر السواحل والأجهزة الأمنية المعنية بمكافحة جريمة التهريب الجمركي بشكل مستمر وسد أي ثغرات، في حالة استحداث طرق جديدة للتهريب.

[44] - تقرير إنجاز مشروع رقم (40)، الإدارة العامة للضابطة الجمركية صنعاء 2022م.
*التفاويض: تفويض التاجر لمكتب التخليص الجمركي لاستكمال الإجراءات الجمركية من خلال ربط شبكي بين الجمارك وفروعها والغرفة التجارية.

[45]- The effect of war on Economic Growth winter 2020: Cato Journal 2022-5-24

2) توفير الآليات والمعدات الحديثة والمتطورة مثل دخول خدمة G.P.S لتتبع حركة وسائل النقل للمهربات، بالإضافة إلى شراء زوارق بحرية لمكافحة التهريب الجمركي البحري.
3) سرعة البت في المشروع رقم (39)، الخاص باستخدام تقنيات مكافحة التهريب، باستخدام الكلاب البوليسية للكشف عن المخدرات والمتفجرات، بموجب قرار رئيس مصلحة الجمارك رقم (88) لسنة 2022م.
4) نوصي بإعداد برنامج عمل وطني لمكافحة التهريب بجميع صوره وأنواعه والوقاية منه.

قائمــة المراجــع

[1] وزارة الشئون القانونية، قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م المعدل بالقوانين: القانون رقم (12) لسنة 2010م، والقانون رقم (5) لسنة 2020م، ص 35-43.
[2] فاطمة طالب، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد، 2017م.
[3] إيمان عنان، جريمة التهريب الجمركي، الصور والعقاب وأثرها على الاقتصاد الوطني، جامعة أم البواقي، رسالة ماجستير الجزائر، 2014.
[4] محمد علي الطاهش، دور الإدارة الجمركية في مكافحة التهريب والمخالفات الجمركية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2009م.
[5] فاطمة طالب، رشيد اليوسفي، إثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي، بحث منشور في مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة العدد الرابع ديسمبر 2017م، الجزائر، ص232.
[6] قانون الجمارك رقم (14) لسنة 1990م وتعديلاته ص53.
[7] علي عوض حسن، جريمة التهريب الجمركي، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007م ص 14.
[8] حسن غلاب، دراسات في النظام الضريبي، القاهرة، 1988م، ص126.
[9] إبراهيم برشي، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، عمان، الأردن، دار الشروق، 2009م، ص153.
[10] فاطمة طالب، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد، الجزائر، 2017م، ص231.
[11] حسان غلاب، التهريب الجمركي وأثره على الاقتصاد الوطني، سلسلة محاضرات في المعهد الثقافي الجمركي، صنعاء، 2020م.
[12] حسان غلاب، المرجع السابق.
[13] حسان غلاب، المرجع السابق.
[14] بن عيسى حياة، التهديدات البحرية الراهنة وجهود مكافحتها، المجلة الجزائرية للقانون البحري عدد1، 2014م ص149.
[15] عبد الكريم صالح المجذوب، دور الشرطة في مكافحة الجرائم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، أكاديمية الشرطة، القاهرة 2011م ص163.
[16] مكافحة التهريب، هيئة الجمارك، السودان على الرابط www.customs.gov.sd
[17] عدنان الجعفري، تفاصيل الحرب السعودية، الإماراتية على الاقتصاد اليمني، على الموقع https://hayrout.com
[18] بن عيسى حياة، التهديدات البحرية الراهنة وجهود مكافحتها، مرجع سابق، ص149.
[19] مجاهد صالح الشعبي، الجغرافيا السياسية في اليمن، الأطماع الاستعمارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مجلة منارات الأمن، عدد7 ديسمبر 2021م، ص192- 194.
[20] التقرير السنوي لضبطيات مركز الراهدة للعام 2020م ص 603.

[21] تقرير تفصيلي بالمضبوطات الآلية على مستوى مكتب وجمارك الحديدة، الإدارة العامة للضابطة الجمركية، صنعاء 2022م.

[22] التهريب الموقع الرسمي لهيئة الجمارك السودانية، customs.gov.sd

[23] ايمان عنان، جريمة التهريب الجمركي الصور والعقاب وأثرها على الاقتصاد الوطني، جامعة ام البواقي، رسالة ماجستير، الجزئر،2013م ص17 ص18.

[24] المكتبة القانونية، الإلكترونية، التهرب الجمرك، 2020/12/28م على الموقع www.bibliojuriste.club

[25] شركة كمران، الآثار الاقتصادية للتجارة الغير مشروعة، على الموقع www.kamaran.com

[26] عبد السلام علي عثمان، ظاهرة التهرب الضريبي في الجمهورية اليمنية، جامعة الملكة أروي، رسالة ماجستير، 2003م، صنعاء، ص7.

[27] فاطمة طالب، أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص237.

[28] الخضر عزي، السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص8.

[29] إيمان عنان، جريمة التهريب الجمركي، الصور والعقاب وأثرها على الاقتصاد الوطني، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص49.

[30] ناصر عدوان، متنوي أحمد، الجزائر والمنطقة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003م، ص56.

[31] بو طالب إبراهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة شيب بونوه، الجزائر 2011م، ص202، 203.

[32] محمود حسن، أسباب الحروب، لماذا تندلع الحروب بين الدول 2015/11/3م على الرابط www.https:Limasa.com

[33] عبد الإله شيبان، حرب العدوان الاقتصادية الشرسة وأكثر تدمير، صحيفة الثورة عدد 513731 الموافق 2018/3/22م.

[34] اليمن، الآفاق الاقتصادية، أبريل 2022م على الموقع www.albankdawwli.org

[35] رشيد الحداد، الحرب في اليمن، كيف تضرر الاقتصاد اليمني، آراء اقتصادية، عدد 51 في 2020/3/28م على الموقع www.muwatin.net

[36] بن عيسى حياة، أمن المنشئات المينائية والسفن، المجلة الجزائرية، عدد1، 2014م، ص264.

[37] محمد فاروق عبد الحميد، التهريب البحري للمخدرات، تقنية المكافحة والتعاون الدولي في تنفيذها، الفكر الشرطي، الجزائر، المجلد 12، العدد47، 2003، ص92.

[38] قانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990م وتعديلاته ص36.

[39] درويش مريم، التهريب البحري للأسلحة والمخدرات واثرة على استقرار وأمن الدول، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، الجزائر، ديسمبر 2017م ص346.

[40] محمد علي الطاهش، دور الإدارة الجمركية في مكافحة التهريب والمخالفات الجمركية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2009م، ص164-168.

[41] كتاب دوري رقم 6 لسنة 2021م بشأن مهام وصلاحيات رجال الضابطة الجمركية.

[42] القرار الجمهوري رقم 152 لسنة 2022م .

[43] تقرير إنجاز مشروع رقم (40)، الإدارة العامة للضابطة الجمركية صنعاء 2022م.

[44] illicit business: accounting for smuggling in mid-Sixteenth Century Economic history revew54 (2001) E.T Jones.

[45] The effect of war on Economic Growth winter 2020: Cato Journal 2022-5-24